الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
LIMITED

A/C.2/34/L.19
5 November 1979
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الرابعة والثلاثون
اللجنة الثانية
البند ٦١ من جدول الاعمال

المشاكل الغذائية : تقرير مجلس الاغذية العالمي

الهند : مشروع قرار *

تقرير مجلس الاغذية العالمي في دورته الخامسة

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قراراتها : ٣٢٠١ (د إ - ٦) و ٣٢٠٢ (د إ - ٦) المؤرخين في ١ ايار/مايو ١٩٧٤ ، واللذين يتضمنان الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د إ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ ، بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي وكذلك الى النتائج المتفق عليها التي خلصت اليها اللجنة الجامعة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢/١٧٤ ،

واذ تشير أيضا الى قرارها ٣٣٤٨ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، والذي أنشأت به مجلس الاغذية العالمي ليعمل كجهاز تنسيق يولي اهتماما عاما وموحدا ومستمرا للتنسيق والمتابعة الناجحين للسياسات المتعلقة بالانتاج الغذائي ، والتغذية ، والأمن الغذائي ، والاتجار بالاغذية ، والمعونة الغذائية ، بالاضافة الى الأمور الأخرى المتصلة بذلك من قبل جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ،

واذ تشير كذلك الى برنامج العمل لاستئصال شأفة الجوع وسوء التغذية ، الوارد في بلاغ مانيلا الصادر عن مجلس الاغذية العالمي ، والذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٣٢/٥٢ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ،

---

* مشروع القرار مقدم من وفد الهند بالنيابة عن الدول الاعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة السبعة والسبعين .

واذ تضع في اعتبارها قرارها ٣٣/٩٠ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ بشأن تنفيذ المقررات والقرارات والبرامج المتعلقة بالاغذية والتي أعتمدت منذ انعقاد مؤتمر الاغذية العالمي عام ١٩٧٤ ،

واذ تلاحظ مع الأسف بطء ما أحرز من تقدم في حل المشاكل الغذائية الاساسية التي تواجه البلدان النامية ، ولاسيما البلدان ذات الأولوية الغذائية والبلدان النامية الأخرى التي تعاني عجزا كبيرا في الأغذية والتي مازالت الحالة الغذائية فيها في تدهور ، واذ تلاحظ ، في هذا السياق ، مع بالغ القلق ، أنه لم يتسن بلوغ الهدف الماثل في تحقيق معدل نمو سنوى قدره ٤ في المائة في قطاع الأغذية والزراعة في البلدان النامية ، وهو الهدف المحدد في الاستراتيجية الانمائية الدولية للسبعينات ، والذى أيده مؤتمر الأغذية العالمي المعقود عام ١٩٧٤ ،

واذ تلاحظ مع القلق ما للواردات من المواد الغذائية من أثر قوى على موازين مدفوعات البلدان النامية ، ولاسيما أقل البلدان نموا

واذ تؤكد من جديد التزامها القوى بالتغلب على الجوع وسوء التغذية في كل مكان ،

واذ تأخذ في اعتبارها الجزء ذا الصلة بالموضوع من برنامج العمل بصيغته المعتمدة في المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية المعقود في روما في تموز/يوليه ١٩٧٩ ،

وقد نظرت في تقرير مجلس الأغذية العالمي عن أعمال دورته الوزارية الخامسة المعقودة في أوتاوا ، كندا ، في الفترة من ٣ الى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ ،

١ - تعرب عن تقديرها وشكرها لحكومة وشعب كندا على ما قدماه من تسهيلات ممتازة وكرم ضيافة لمجلس الأغذية العالمي في دورته الوزارية الخامسة ؛

٢ - تحيط علما بالنتيجة المتفق عليها بشأن الأغذية والزراعة ، والتي توصلت اليها اللجنة الجامعة في دورتها الثانية ، والتي شكلت مدخلا هاما لأعمال مجلس الأغذية العالمي في دورته الوزارية الخامسة ؛

٣ - تحيط علما بتقرير مجلس الأغذية العالمي عن أعمال دورته الوزارية الخامسة (١) ؛

٤ - تحيط علما بمفهوم استراتيجيات القطاعات الغذائية الذى تمخضت عنه مشاورات المجلس ، وتدعو المجلس الى أن يولي هذه المسألة مزيدا من البحث ، مع المراعاة الواجبة لمبدأ الاحترام التام للخطط والأولويات الانمائية للبلدان النامية بغية تمكين البلدان المهتمة بالأمر ، لاسيما البلدان النامية التي تعاني عجزا في الأغذية ، من النظر في مدى استصواب أو عدم

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٩ (A/34/19) .

استصواب اعتماد استراتيجيات غذائية في اطار برامجها الانمائية الوطنية ، والى أن يقدم تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين ؛ وترى أنه ينبغي على وكالات المساعدة الانمائية ، سواء أكانت وطنية أم دولية ، ألا تجعل من اعداد استراتيجية غذائية وطنية شرطا لتقديم المساعدة الانمائية ؛

٥ - تحث بقوة البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الدولية وغيرها من الجهات القادرة على توفير مساعدات انمائية ، على أن تزيد بدرجة كبيرة المساعدة التي تقدمها ، بشروط تساهلية الى القطاع الغذائي حتى يتسنى للبلدان النامية بلوغ الرقم المستهدف المتفق عليه لمعدل النمو السنوى للانتاج الزراعي وقدره ٤ في المائة ، وهو الرقم الذى اتفق على أن يكون عنصر المساعدة الخارجية المقدر اللازم له هو ٨ر٣ من بلايين الدولارات سنويا حسب اسعار ١٩٧٥ ، وبشروط تساهلية الى حد كبير ؛

٦ - تحث كذلك على ان يتم بلوغ هذا الهدف بحلول نهاية عام ١٩٨٠ ، مع مراعاة ما يساور المجتمع الدولي ككل من قلق بالغ ازاء طابعه الملح ؛

٧ - تؤيد دعوة المجلس الى تحقيق قدر أكبر من الانصاف في توزيع الأغذية عن طريق تدابير مباشرة بصورة أكبر تتخذها الحكومات ، وتشدد على الحاجة الى اتخاذ تلك التدابير على الصعيدين الدولي والوطني ، مع ايلاء المراعاة الواجبة للسياسات المتبعة ، وللظروف السائدة في كل بلد من البلدان ؛

٨ - تطلب الى الحكومات وجميع الأجهزة والمؤسسات والهيئات المناسبة الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ، وغيرها من المنظمات الدولية ، والمجتمع الدولي ككل ، أن تعطي في سياساتها وبرامجها وأعمالها أولوية جد عالية لاستئصال الجوع وسوء التغذية في كل مكان من العالم ؛

٩ - تحث الحكومات التي لم توافق بعد على ابرام اتفاقية جديدة للمعونة الغذائية من أجل تأمين حد أدنى مطلق لتدفق المساعدة لا يقل عن عشرة ملايين من الأطنان ، حتى في أوقات ارتفاع الأسعار ونقص الأغذية ، على القيام بذلك دون ابطاء وفي موعد لا يتجاوز بأى حال من الأحوال منتصف الثمانينات ، ودون انتظار ابرام اتفاق تجارى جديد للقمح ؛

١٠ - تحث جميع البلدان ، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو التي لم تسهم بعد في ذلك ، على ان تنجز ، على الفور ، الرقم المستهدف للاحتياطي الدولي للطوارئ والبالغ ٥٠٠٠٠٠ طن ، وأن تنظر في زيادته استجابة لتنامي احتياجات الطوارئ ؛

١١ - تحث البلدان المتبرعة التقليدية والبلدان التي تسمح لها أوضاعها بأن تفعل ذلك ، أن توفر معونة غذائية اضافية للبلدان النامية لتساعدها في اقامة احتياطيات غذائية وطنية ؛

١٢ - تطلب بقوة الى البلدان المتبرعة ان تبذل قصاراها للمحافظة على القيمة الغذائية لما تقدمه من معونات غذائية ولا سيما عنصر البروتين ؛

١٣ - تطلب الى البلدان المتبرعة التقليدية والبلدان التي تسمح لها أوضاعها بأن تفعل ذلك ، أن تعمد ، في ضوء حاجة البلدان النامية المتزايدة الى المدخلات الزراعية وتزايد تكاليفها ، الى زيادة مساعداتها المتعلقة بالمدخلات الزراعية ، وخاصة الأسمدة ، بالسبل المناسبة الثنائية و / أو المتعددة الأطراف ، ولا سيما المشروع الدولي لتوريد الأسمدة التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، والى القيام أيضا بتقديم تبرعات كبيرة الى برنامج تحسين وتطوير البذور وبرنامج العمل لمنع الخسائر الغذائية التابعين لمنظمة الأغذية والزراعة ، بغية تحقيق مستوى التمويل المتفق عليه والبالغ ٢٠ مليون دولار لكل منها ؛

١٤ - توصي بأن تجرى منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي والمصارف الانمائية الاقليمية تقييما منهجيا للحاجة الى تحسين الهياكل الأساسية للأمن الغذائي على الصعيد الوطني ، وأن تبادر ، على هذا الأساس ، الى بذل جهود استثمارية كبيرة في البلدان النامية التي تطلب تلك المساعدة ؛

١٥ - ترجو من صندوق النقد الدولي أن يوفر ، في سياق تسهيلاته التمويلية ، دعما اضافيا لموازين المدفوعات من أجل مواجهة الارتفاع في تكاليف الواردات الغذائية للبلدان المنخفضة الدخل التي تعاني عجزا في الاغذية ؛

١٦ - تلاحظ مع بالغ القلق انه لم يتحقق تقدم في سبيل حل مشاكل التجارة الزراعية القائمة منذ أمد طويل ، والتي تعوق بشكل خطير الانتاج الغذائي العام في العالم وتؤثر ، بصفة خاصة ، على صادرات البلدان النامية ؛

١٧ - تحث البلدان المتقدمة النمو على اتخاذ تدابير عاجلة في مختلف محافل التفاوض بغية اقرار وتنفيذ المقترحات المطروحة منذ أمد طويل التي من شأنها أن تحقق ازالة الأنماط المعطلة للانتاج التي يساعد على بقائها نظام للاعانات والحمائية ؛

١٨ - تطلب الى البلدان المتقدمة النمو أن تضع برامج محددة لتكييف قطاعاتها الزراعية ، تيسيرا لتأمين امكانية وصول البلدان النامية الى اسواق البلدان المتقدمة النمو للأغذية والمنتجات الغذائية ، بشكلها الخام وشبه المحول والمحول ؛

١٩ - توصي بأن تتخذ البلدان المتقدمة النمو خطوات لتحسين نظام الأفضليات المعمم وتوسيع نطاقه ليشمل مجموعة أكبر من السلع الزراعية ، بما في ذلك المنتجات المحولة وشبه المحولة ذات الأهمية التصديرية المباشرة للبلدان النامية ؛ ولابد ، في هذا الصدد ، من توفير المساعدة التقنية ، بما في ذلك المساعدة في ميادين البحث ، والتنمية ، والتسويق ، حتى يتسنى للبلدان النامية الافادة التامة من التيسيرات المتفق عليها ؛

٢٠ - توصي بأن يوالي مجلس الأغذية العالمي استعراض أثر التجارة على مستويات الانتاج الغذائي في العالم ، مع الاهتمام بصفة خاصة باقتصادات البلدان النامية ، واضعا في الاعتبار المدخلات الضرورية التي تستطيع مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة توفيرها ؛

٢١ - تشجع مجلس الأغذية العالمي على مواصلة وتعزيز دوره في رصد وتنسيق المسائل الغذائية ودفعها قدما ، وتحث الحكومات والمنظمات الدولية والحكومية الدولية وغير الحكومية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على اعطاء الاحتياجات الغذائية أولوية جد عالية ، وتدعم المجلس والتعاون معه تعاونا تاما في هذا الصدد ؛

٢٢ - ترجو من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظر في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٠ ، في اقتراح اعلان " عقد الأمم المتحدة للأغذية والتنمية " في الثمانينات ، وأن يقدم التوصيات المناسبة للجمعية في دورتها الخامسة والثلاثين ؛

٢٣ - توصي بأن تتخذ جميع الدول الاعضاء والمنظمات الدولية المعنية خطوات فورية لتنفيذ خطة العمل ذات النقاط الخمس المتعلقة بالأمن الغذائي العالمي التي وافقت عليها الدورة الخامسة والسبعون لمجلس منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، والتي أيدها مجلس الأغذية العالمي في دورته الخامسة ، باعتبارها ، في المقام الأول ، تدابيرا مؤقتا يتخذ بعد اخفاق الجهود في التوصل الى نظام للأمن الغذائي العالمي أكثر كفاية .

- - - - -